TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The Philosophy of Tripartite International Strategy (Law-Force-Security)

Asst. Prof. Dr. Hazim Hamad Mousa Al-Janabi *
Mosul University - College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 3 Oct. 2019
- Accepted 17 Oct. 2019
- Available online 22 Dec. 2019

Keywords:
- International Strategy
- Law
- Force
- Security
- International studies

Abstract: The research focuses on the importance of the concepts of law, power and security in the international strategy, and the definition of the role and the role of the balance of international relations or not, and show the ability to paint the strategy of the dye, and the research highlights the problem of "How far can be a relationship between law and power and security, In the ladder of international strategy? We try to answer the following main question: Which is the most used law, force or security in the international strategy?

A solution to the problem and answer to the question was based on the following hypothesis: the more the international strategy is based on force;" the more violations of international legal norms and norms; the greater the international security, the greater the threat to international security threat".

The objective of the researcher is to define the strategic position occupied by the tripartite (Law - Power - Security) in the global strategic perception, which made bridges for it, is a theoretical choice and a necessity, and to use the analytical approach, which focuses on analysis of international politics, and to address the Most important three – International and how to interpret the movement of the international system.

* **Corresponding Author:** Hazim Hamad Mousa**, E-Mail:** hazim@uomosul.edu.iq **,Tel:** 009647501437079 **, Affiliation**: Mosul University - College of Political Science

فلسفة الاستراتيجية الدولية الثلاثية (القانون –القوة–الأمن)

أ.م.د . حازم حمد موسى الجنابي

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 3/ تشرين الاول /2019
- القبول : 17/ تشرين الاول/2019
- النشر المباشر : 22/كانون الاول/2019

الكلمات المفتاحية :
- الاستراتيجية الدولية
- القانون
- القوة
- الامن
- الدراسات الدولية

الخلاصة : يركز البحث على أهمية مفاهيم القانون والقوة والامن في الاستراتيجية الدولية، والتعريف بها وبيان دورها احداث التوازن العلاقات الدولية من عدمه، وبيان قدرتها على اصباغ الاستراتيجية بصبغتها، وَيُسلَّطُ البحثُ الأضواءَ على الإشكاليةِ الدائرةِ "ما مدى إمكانية ايجاد علاقة بين القانون والقوة والامن ، فإيهم يحتل الاولوية في سلم الاستراتيجية الدولية؟ ونحاول الإجابة عن السؤال الرئيس الاتي: من الأكثر استخداماً القانون او القوة او الامن في الاستراتيجية الدولية؟

وحلاً للاشكالية واجابة على التساؤل استندَنا على الفرضيةِ الاتية: ((كُلَّما بنيت الاستراتيجية الدولية على أسس وقواعد قانونية دولية؛ قَلتْ قوة تهديد الدول؛ وأزداد الأمن الدولي رصانةً وجودةً؛ وكلما بنيت الاستراتيجية الدولية على القوة؛ ازدات انتهاك الاسس والقواعد القانونية الدولية؛ فازداد الامن الدولي تهديدا)).

وهدفَ الباحَثُ ابانةَ المكانةِ الاستراتيجيةِ التي تَحتلُّها الثلاثية (القانون –القوة–الامن) في المدركِ الاستراتيجيَّ العالميَّ، والتي جعلتْ مدَّ الجُسُورِ لها خياراً وضرورةً تنظيرية، وتحقيقاً أَستُخدم المنهجُ التحليليُّ الذي يركزُ على تَحليلِ السياسة الدولية، والتَّطرُّقِ إلى أَهَّم الابعادِ الثلاثية فيها وكيفيةِ تَفسيرِها لحراكِ النظامِ الدوليَّ.

المقدمة :

إن البحث في تشكيل الاستراتيجية الدولية، وطرق حراك فروعها وفقاً للثلاثية (القانون –القوة–الامن) ، امراً يصعب ادراكه، وهذا يفضي لتوصيف مجرى ظاهرة فلسفة الاستراتيجيات ومنطلقاتها المنطقية، إذ يعد إدراك حراك القوة وسياقها ومدى توافقه مع القانون الدولي عامل الحاسم والجوهري للأمن، فتلك الركائز التي ركزنا عليها دون غيرها لها دوره مهم في تحديد نوع العلاقات الدولية وشكل النظام الدولي.

ومن هذا المنطلق، حاولنا شق طرائق خاصة توصف لنا كيفية تشكيل الاستراتيجية الدولية بعد أن تزاحمت طرق البحث والدراسة فيما يخص بالاستراتيجيات وطرق تقاربها وتنافرها، لذا وجدنا من الضروري أن نذكر بعض المفردات المهمة قبل الولوج في تفاصيل البحث لتكون لنا دليلاً في البحث، ولعل أهم تلك المفردات ، ومنها:

- **الاهمية:** نبعت من المكانة التي تحتلها المفردات الثلاثة المذكورة اعلاه عنواناً في التنظير فهي أساس فلسفة الاستراتيجية الدولية، وازداتُ اهميةُ تلك الثلاثية بفضلِ التنافس المستمرِ بين

الاستراتيجيات وتفضيل احدها على الاخريتين في الساحةِ الدوليَّةِ، إذ أَصبحتْ مِنْ مسلماتِ السياسة، وما زادَ الأَهمَيةَ أَهميةً هيَ إعادةُ ترتيب السياسة الدولية، وفقاً لتلك المفاهيم، فأصبحتْ محلُ اهتمامِ مختلفِ مؤسساتِ الفكرِ والمعاهدِ الأكاديميةِ المتخصصةِ عبرَ أنحاءِ العالمِ، لمحاولةِ معرفةِ السرَّ الكامنِ وراءَ التمسك بتِلكَ الطُّرُقِ التنظيرية، فكَانتْ محطَّ انظارِ الساسَةِ والباحثينَ.

❖ **الإشكالية:** إنَّ معرفةَ توجهاتِ أيَّةَ قوةٍ صاعدةٍ تمرُّ عبرَ تَتبعِ مسارِ استراتيجِيتِها، فكيف إذا كان حراك نظام دولي بالكامل، فتلك مهمة صعبة، لذلك سيتناولُ هذا البحثُ الإشكاليةُ التي يُمكِنَ ضَبُطها: حول: مدى إمكانية ايجاد علاقة بين القانون والقوة والامن ، فإيهم يحتل الاولوية في سلم الاستراتيجية الدولية؟ ونحاول الإجابة عن السؤال الرئيس الاتي: من الأكثر استخداماً القانون او القوة او الامن في الاستراتيجية الدولية؟

❖ **الفرضية:** ينطلقُ تحليُلنا للإشكاليةِ المطروحِة مِن فرضيةٍ أساسيةٍ، هي: ((كُلَّما بنيت الاستراتيجية الدولية على أسس وقواعد قانونية دولية؛ قَلتْ قوة تهديد الدول؛ وأزداد الأمن الدولي رصانةً وجودةً؛ وكلما بنيت الاستراتيجية الدولية على مفاهيم القوة؛ ازدات انتهاك الاسس والقواعد القانونية الدولية؛ فازداد الامن الدولي تهديداً وشاعة الفوضى)). وسنحاول اثبات او تفنيد الفرضية في نتائج البحث.

❖ **الهدف: الاهداف:** نسعى من خلال البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف الآتية:

1. هوَ إبانةُ المكانةِ الثلاثية (القانون–القوة–الأمن) في الاستراتيجية الدولية، وتأثير كل مفردة على الاستراتيجية الدولية، وترشيح المفردة الافضل للديمومة العلاقات الدولية.
2. التعرف على ماهية الاستراتيجية الدولية وطبيعتها.
3. الوقوف على الأسباب المفضية إلى التهديد.
4. تحديد أعراض وآثار القوة والتعرف على أبعادها.
5. استعراض النماذج والمقاييس والاسس الشهيرة في الأدب السياسي حول القوة.
6. الوقوف على دور القانون ادولي في الوقاية والعلاج من ظاهرة التهديد.
7. الوصول إلى تحديد حراك الاستراتيجيات قانوناً.

❖ **المنهج:** وتحقيقاً لذلكَ أُستخدمنا المنهجُ التحليليُّ الذي يُركز على تحليلِ الاستراتيجية الدولية، استناداً الى المفاهيم الثلاثة، والتطرقِ إلى أُهم الأَبعادِ فيها وكيفيةِ فَهمِها لحراكِ العلاقات الدولية.

❖ **النطاق:** النطاق: يتحدد بـ:

1. موضعياً: بظاهرة الاداء الحراكي في الاستراتيجية الدولية من حيث فلسفته وطبيعته ومسبباته ونماذجه واثاره، وشكلياً اقتصرت على القانون مقابل الامن ومفهومين مقابل القوة.

2. الحدود المكانية: اتسع انطاق ليشمل الاداء الحراكي للاستراتيجيات للفاعلة في النظام الدولي.
3. الحدود الزمانية: ركز البحث على حقب مختلفة .

❖ **مصطلحات الدراسة:** بداية لابد من توضيح بعض المفاهيم ومنها:

1. **القانون** : هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين الدول او بين الدولة و الاشخاص باعتبارها شخصية ذات سيادة.
2. **القوة** : هو السلوك الخشن والناعم الذي تمارسها الدولة لاحداث تغيير في سلوك الدول لصالحها.
3. **الامن** : حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة تعتري الدول وتنعش العلاقات الدولية لغياب التهديد.

❖ **الهيكلية:** يتناول البحث الموسوم بـ" **فلسفة الاستراتيجية الدولية الثلاثية (القانون –القوة–الأمن)**" لِينقسمِ إلى محورين: الأَول جاء بعنوان: **النظريات المتقاربة والمتضاربة في الاستراتيجية الدولية** ، لينقسم إلى ثلاث فروع: الأَول: تقارب النظريات، والثاني: تضارب النظريات، والثالث: المفاضلة بين النظريات، واستكمالاً لمِا مَضى، جاءَ المحور الثاني والذي عنون بـ **المحور الثاني: مستقبل الاستراتيجية الدولية في ظل تنافر وتجاذب النظريات** ، لينقسم إلى فروعين، وكالاتي: الاول: : تنافر النظريات بين الشكيك والتهكم، والثاني: تراصف النظريات ومستقبل الاستراتيجية الدولية، وصفوة القول نختم بها بحثنا بجملة من النتائج.

توطئة:

ولعل أولى واجبات البحث والوصف لأية ظاهرة أو واقعة، تحديد المقاصد واستشفاف المضامين والمفاهيم، لا سيما بعد أن يسودها اللبس والتداخل في المعنى، ومن هنا تدعونا دراستنا إلى تحديد القصد من الاستراتيجية الدولية وما للركائز الثلاثة من اهمية في تحديد مسار كل استراتيجية للفواعل الدوليين، الذي طالما اختلف بشأنها الكثير، قياساً ووجوداً، تحديداً وتأطيراً، لما تتضمنه تلك الركائز من مقومات تشكيل وبناء وأداء، وتميز عن بقية الركائز الاخرى التي تكاملت معها.

يتحتم على الباحث فهماً عاماً فلسفة الاستراتيجية الثلاثية، وقياس صلاتها الوثيقة بحراك الاستراتيجيات، المفردات التي شغلت صناع القرار في العلاقات الدولية، لكسب قدرة على التحليل والتنظير في المفاهيم الاستراتيجية، والى اي درجة تؤثر كل مفردة على الاستراتيجية، وهذه هي القضية الأكثر أهمية،

ومن هنا تدعونا دراستنا إلى ابانة دور الثلاثية في بناء هرمية الاستراتيجية المتفاعلها ونوعيتها حسب صبهرمية الاستراتيجية المتفاعلها ونوعيتها حسب صبغتها.

وانطلاقاً مما تقدم، شاع اعتقاد بأن القوة تؤدي إلى اضطراب وإرباك أدائي، وربما تقود الى انهيار امني، وهذا ما اشرته سجلات التاريخ، وعليه لم تكن مهمة دعاة القانون سهلة على الإطلاق، بل بدت في غاية الصعوبة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالجانب الدولي، وهنا حمل العبء الاستراتيجيين فاعتمدوا قواعد القانون الدولي تارة، ورسموا مسار للامن تارة اخرى،لاحداث طفرة نوعية في الاستراتيجية الدولية، والإبانة تلك الجدلية، ارتأى الباحث تقسيم البحث الى محورين وكالاتي:

المحور الاول: النظريات المتقاربة والمتضاربة في الاستراتيجية الدولية

دون شك، اذا ما تصفحنا في سجلات التاريخ السياسي،[1] لوجدنا حقيقة مفادها ان تراجع تطبيق القانون الدولي العام اهل الدول لاستخدام القوة لتكون في قمة اولويات الفاعلين؛[2] فشاع استخدامها بصورها الخشنة والناعة لفرض الارادات، فشرعنّ استخدام القوة وبررت الحروب، لكنها كانت على حساب المفردتين الاخرتين، وبات يفهم الامن بامن الاقوياء، والقانون قانون الاقوياء، وسرعان ما جاءت ردت فعل دولية على جعل الحرب وسيلة مشروعة غايتها المكانة والدور ووسيلتها الحشد والتحالف والتآلف، وايجاد بديلاً عنها هو نظام أمن جماعي من شأنه الحد من النوايا العدوانية لصناع الاستراتيجيات الدولية، وفقاً لمبدأ " الحرب الجماعية التي تنهي الحرب الفردية"،[3] أي امننة قضايا النفوذ التي تهدد الامن الدولي، وكان نتيجته الحرب العالمية الأولى، اذ اتبع فريق من اساتذة السياسة الدولية منهجاً قانونياً أخلاقياً– مثالياً، واعدوا الحرب نتيجة لسبب غياب فاعلية الادارة الدولية(عصبة الامم) التي تدير االعلاقات الدولية وتنظمها وفقاً للقانون الدولي.[4]

لكن سرعان ما تراجع هذا التفاؤل، اذ جاءت سياسات القوة التوسعية لتهيمن على مفاهيم الاستراتيجية الدولية وبدت القوة هي الخيار والاختيار والضرورة، [5] فظهر نظام توازن القوى قوية مخالف للاتجاه القانوني

---

[1]- Andrew Linklater, ‘World history and International Relations’, International Relations, Vol.21, No3, 2007, p. 355.

[2] -Malcolm N. Shawqc, International Law, Sixth edition, Cambridge University Press, New York, 2008, p.265.

[3] -Woodrow Wilson, War Message, April 1917, p.2.

[4]- John Dupré, Darwin’s Legacy: What Evolution Means Today, Oxford University Press, Oxford, 2005, p. 16.

[5] -Kenneth N. Waltz, The State and War, Columbia University Press, New York, 1959, p. 12.

في بحثه عن الامن بواسطة فرض القانون من قبل مؤسسات فوق الوطنية، لتتفوق القوة على القانون وينتهك الامن، وما هي الا برهة من الزمن لتندلع الحرب العالمية الثانية والتي قضت على النظام الدولي المقنن قبل ولادته اي ولد ميت في رحم الاستراتيجية الدولية الواقعية. [1]

وما ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها، حتى ظهر فريق جديد من الباحثين الذين قرروا ألا يسقطوا في شباك الواقعين التي منعت صناع الاستراتيجية الدولية من التنبؤ بنوايا القوى الفاعلة في النظام الدولي، ومن ثَّمَ مواجهتها باعتبار هذا السلوك العدواني غير قانوني، والاخير فكك منظومة الامن، وسمى هذا الاتجاه نفسه بالاتجاه المثالي، [2] الذي أصبح أقوى مدرسة في الاستراتيجية الدولية في حقبة الحرب الباردة، والتي تعتمد على مبدأ فرض القانون كطريقة لتقيد القوة واسلوب للحفاظ على الأمن العالمي. [3]

هكذا بدا بديل القوة هو القانون الذي تطبقه الادارة الدولية(الامم المتحدة)، [4] التي تمتلك القدر الكافية من الشرعية لحل النزاعات بين الدول لتحافظ على الامن الدولي، وأصبحت فكرة تنظيم العلاقات الدولية وضبط حراكها رهن امكانية تطبيق القانون، بتقنين مفاهيم القوة والأمن. [5]

بعد ذلك ظهرت مجموعة من دارسي الاستراتيجية الأمنية التي أشارت إلى ضعف مصطلح " استراتيجية القوة" وعدم دقته وكذلك عدم صلاحيته كموجه فعال لكل من التحليل الأكاديمي والعمل السياسي، وراحت تبحث عن مبادرة جديدة ذات طابع علمي بإمكانها أن تتلاءم وحاجيات "القوى الصاعدة" التي تمتلك من الإمكانيات والمسؤوليات الشيء الكثير. [6]

1- Christian, “Politics and Pseudo politics: A Critical Evaluation of Some Behavioral Literature”, In Behaviorism in Political Science, edited by Heinz Eulau, New York: Atherton Press, 1969, pp. 109-140.

2- Kenneth N. Waltz, ‘Reflections on Theory of International Politics: A response to my critics, 1986’, in Kenneth N. Waltz, Realism and International Politics, Routledge, New York ,2008, p. 51.

3- Stephen M. Walt, “Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia.” International Organization, Vol 42, No. 2, 1988, pp. 275-316.

4- Michael Zürn, “Global Governance as Multi-Level Governance.” In: David Levi-Faur (Ed.), Oxford Handbook of Global Governance, Oxford University Press ,Oxford,2012, pp. 730-744.

5- RW Cox and TJ Sinclair Approaches to World Order, CUP Cambridge 1996, p.21.

6-Preece J. Jackson, Security in international relations, Undergraduate study in Economics, Management, Finance and the Social Sciences, University of London, 2011,p.41

وما جاء تطورت الاحداث حتى ظهرت نظرية على خلاف " القانونيين" و"الواقعيين " وسمت نفسها بـ" السلوكية"، [1] وهذا اعترافاً منها بطرق البحث والنتائج التي توصلت إليها العلوم السلوكية كعلم الاجتماع السياسي، وعدّ السلوكيون أن النظرة التقليدية للاستراتيجية الدولية، سواء اعتمدت على القانون أو على القوة، لا تعدو أن تكون سوى قاعدة لبناء علم حقيقي للاستراتيجية الدولية وكانت هذه هي بداية الجدل بين القانونيين والمقاربة العلمية التي يعتمدونها والواقعيين والمقاربة التي يعتمدها الامنيين.[2] وكالاتي:

الفرع الاول: النظريات المتقاربة:

يرى السلوكيين وفقاً للنظرية السلوكية، [3] أن الاستراتيجية الدولية هي دراسة أنماط الفعل و رد الفعل فيما بين دول ذات سيادة متمثلة في نخبها الحاكمة، وعليه فإنه على محللين حراكها أن يركزوا على سلوك القيمين على الاستراتيجية والذين ينفذون سياسات حكوماتهم، وما الاستراتيجية الدولية، [4] بالنسبة إليهم الا امتلاك مفاتيح القبول لأنها في حراك دائم مثل التقارب بين " الدبلوماسية و الاستراتيجية" و كذلك للـ" تعاون و صراع" وببساطة يصبح هدف العلاقات الدولية هو دراسة سلوك الفواعل الدوليين.

وكذلك يرون أن دراسة الاستراتيجية مهما كانت صراعية أو تعاونية فإنها في النهاية ذات طبيعة تقاربية تتبع الأفعال وردود الأفعال، فالاستراتيجية التي يطغى عليها الصراع يغلب على أفعالها طابع الغلبة والمساومة، كما أن التعاون يعكس السيطرة الافعال البناءة التي تظهر النوايا الحسنة والمساعي الحميدة. [5]

يسلم السلوكيين بوجود مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على سلوك صناع الاستراتيجية الدولية ومنها البيئة، الموقع الجغرافي، والعامل الديمغرافي، والتقاليد التاريخية والثقافية، صور إدراك الآخر، الظروف الاقتصادية، المصالح التجارية، القيم الدينية والإيديولوجية، الخرافات وغيرها، وكل محاولة لإدراك أسباب أي

1- Robert A Dahl, "The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for a Monument to a Successful Protest". In Behaviorism in Political Science, edited by Heinz Eulau , Atherton Press, New York, 1969, pp. 68-92.

2- Martin Griffiths, International Relations Theory for the twenty-first century: An Introduction (Ed.), Rutledge, New York, 2007,p.12.

3- David Easton, The New Revolution in Political Science (Presidential Address to the American Political Science Association). American Political Science Review,Vol 63, 1969, pp 1051-1061. As well as seen: David Easton, "The Future of the Post-behavioral Phase in Political Science." In Contemporary Empirical Political Theory, edited by Kristen Renwick Monroe, University of California Press, Berkeley, 1997, pp. 13-46.

4-Martin Griffiths, Terry O. Callaghan, International Relations: The Key Concepts, New York: Routledge, 2004,p261-62.

5- Ingolf Stahl, Bargaining Theory, The Economic Research Institute at the Stockholm School of Economics, Sveavagen 65, Stockholm,1972,p.12

فعل حكومي ووضع هذه المتغيرات حسب ترتيب معين تعد عملية غير مجدية وكل ما يمكن أن تقدمه هو مجرد فرضيات هزيلة،[1] فكل ما يهم السلوكيين هو ملاحظة سلوك الحكومات التي يدرسونها باستعمال مصطلحات مثل "ميزان القوة" ،[2] أو تحقيق المصلحة الوطنية،[3] أو دبلوماسية الحذر.[4]

كما يرى الواقعيين وفقاً للنظرية " الواقعية" ان اساس وجود اي استراتيجية هو استخدام القوة لتحقيق المكانة ولعب دور فاعل في العلاقات الدولية، التي نظر لها المفكر "مورغنثاو "الذي يرى أنه من واجب الاستراتيجي الذي يتبنى هذه النظرية التنبؤ بأن سلوك أي دولة يعكس اداء القوة لصناع الاستراتيجية الذين يريدون تحقيق مكانة مرموقة لدولهم في حدود الحذر التي تمليها الحاجة للبقاء، وهكذا جعل من مصطلح" القوة" محور التحليل الأول والأخير في الاستراتيجية الدولية. [5]

وتكمن صعوبة فهم مصطلح القوة في كونه يتضمن "التأثير" وهو علاقة سيكولوجية تحتوي على السيطرة وترتكز على عوامل متعددة تبدأ من القدرة الناعمة وصولاً إلى القدرة الخشنة،[6] فإن نفس إشكالية تعريف القوة وتقترب مصطلحاتها مع مصطلحات النظرية السلوكية، مثل: " المصلحة الوطنية" "وميزان القوى"، والتوازن، فميزان القوى يعني المحافظة على الوضع الدولي الراهن لبعض الدول، كما يعني محاولة النظر فيه من طرف دول لا يخدمها الوضع الحالي، فما هو افضل ميزان، هل هو الحالي أو المستقبلي؟ إن الإجابة مرهونة بالمكانة التي تحتلها كل دولة والنوايا اتي يحملها صناع الاستراتيجية .[7]

والذي يطلع على كتابات الاستراتيجية الدولية ويحللها نجدها محملة بالمشاكل، فإنه سيتأكد من شيء واحد وهو أن لا شيء مؤكد الا القوة، وهذا يقترب فهم السلوكيين الذين ساهموا في إثراء الاستراتيجية الدولية بتأكيدهما على عدم إمكانية عزل محددات خيارات القوة في السياسة الخارجية؛ ولهذا فإن خطر استخدام القوة

---

[1]- Cynthia Weber, International Relations Theory: A Critical Introduction, (2nd edition), Routledge, New York, 2005,p.13-14.

[2]-, Kenneth A Waltz, Gangale Alliance Theory: Balancing, Bandwagoning, and Détente 24, Theory of International Politics. Reading, Massachusetts. Addison Wesley,1979,p.11.

[3]- Pham J. Peter, What Is in the National Interest? Hans Morgenthau's Realist Vision and American Foreign Policy, American Foreign Policy Interests, Vol.30, 2008,p257-258

[4]- RD Putnam 'Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games' Vol 42, Intentional Organization, 1988, p80.

[5]-Stephen M. Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power." International Security, Vol.9, No. 4, 1985, pp. 3-43.

[6]-Paul Wikison, International Relations: a Very short Introduction, Oxford University Press, New York, 2007,p2

[7]- Jack Donnelly, Realism and International Relations, Cambridge University Press,2000,p107

في عالم مملوء بالمشاكل والفوضى يدفع صناع الاستراتيجية إلى التأكد من الوسائل التي يملكونها في مقابل متطلبات مجتمعاتهم. [1]

ساهم المنظرون السلوكين في رسم معالم القوة والامن والقانون التي تساعد فك شفرات الاداء في الاستراتيجيات المسبب للازمات الدولية، كما نظروا لاقران العلاقات الدولية بالفوضى التي لا بد من قوة لاعادة هيكلة العلاقا وفقاً للقانون".

والملاحظ أن هذه الاستراتيجيات (الفاعلة) لا تعترف بأية سلطة فوقها؛ ولهذا جعلت من التهديد وسيلة لغاية هي حماية المصالح الحيوية، فلا وجود للأمن الا امنها ولا وجود لقانون غير قانونها، ويرى منظريها أن هدف الاستراتيجية تحقيق" النظام" كون العالم يعيش حالة انعدم فيها النظام . [2]

وهنا، بدأ هجوم الامنيين على القانونين متفقين مع الواقعين من نقطة اعتبار العلاقات الدولية فوضوية لا وجود للقانون فيها، فهم يعدون أنه لا يمكن حصر الاستراتيجية الدولية داخل حيز القانون، لان ذلك يعني ان الاستراتيجية الدولية اخلاقية ذات قيمة اعتبارية، ويرون بدل ذلك أن الاستراتيجية الدولية هي حقل ملغم تزرع فيه الكثير الفخاخ،والمقاربة بينهم انهم اجمعوا ويؤكدوا على ان "المشاكل الدولية"، لابد من معالجتها بفرض القانون بالقوة للوصول الى الامن الدولي الشامل.

إن كل من النظريتين القانونية والامنية تقتربان من نظرية القوة لكن بدرجات مختلفة، وهذا الاختلاف بينهما يكمن في أن الأولى:" تطبق القانون بالقوة ، والثانية : تطبق القوة بالقانون، [3] اذ رأت" النظرية الامنية أن" النظريات" الاخرى متكاملة معها؛ ولهذا لا تستطيع تقديم تحليل واضح للسلوك السياسي الدولي من زاوية واحدة فتكامل التنظيري يجمعها مع بعض، وان القانونيين اعدوا النظرية الامنية مكملة لهم، فقانون يحقق الامن ، بل ولا تعدو أن تكون جزءاً مقارباً اساسه على المزاوجة والتلاقح، مجمعين على صعوبة التوصل إلى رؤية استراتيجية شاملة بعيداً التشاركية التنظرية لأن المتغيرات التي تتحكم في السلوك السياسي الدولي كثيرة جداً ولا يمكن ربطها امنياً اوتقنينها،او التركيز على ادائها الخشن حصراً، ولهذا ركز معظمهم على حجج من

---

[1]- Barry Buzan, 'The level of analysis problem in International Relations reconsidered 'in Ken Booth and Steve Smith (eds), International Relations Theory Today, Polity Press, Cambridge, 1995, pp. 198–216.

[2]- Robert W. Cox, 'Social forces, states, and world orders: beyond international relations theory', Millennium, Vol.10 ,No.2, 1981, pp. 55-56 .

[3]- L. Harbom, et.al, Armed Conflict and Peace Agreements, Journal of Peace Research, Vol .43, 2006,pp. 617–631.

المستوى المتوسط والتي تعتمد على جمع مجموعة صغيرة من المتغيرات وذلك من أجل بناء نظريات جزئية أو تستطيع أن تصمد أمام الاختبار. [1]

في محاولة لدراسة الاستراتيجية الدولية بطريقة شاملة غير محدودة لبناء رؤية تقاربية بين المفاهيم الثلاثية لتكون نموذج لتفسير حراك الاستراتيجيات في النظام الدولي، فأجمعوا التكامل التنظيري، كمثال على دراسات القوة ذات البعد المتوسط تلك التي قام بها "ديفيد سينكر" و"ميلفين صمول "محاولة للربط بين القوة والقانون والامن ونموذجهما الأحلاف في أوربا بين 1815–1945، فعدم التقيد بالقانون وضعف الدفاع الامني قادا الى السلوك الحربي.[2]

ويرى " آولي هولستي " في دراسات "تحليل المضمون" اقتراب مع "وجون فوستر دالاس "وزير الخارجية الأمريكي بين 1953–1959 لبناء "نظام الاعتقاد" الذي يؤمن به الاثنان لمواجهة الإتحاد السوفياتي مصوريها بالايديولوجية العدوانية،اذ نصحا الاستراتيجية الامريكية باستخدام القوة والشرعية الدولية لتطبيق القانون وتحقيق الامن للحد من الاستراتيجية السوفيتية، فالتقارب بين النظريات اسس تنظير شامل متكامل في حقل العلاقات الدولية، اذ أن تطبيق المنهج التكاملي في العلاقات الدولية ساهم في تطوير الرؤية الاستراتيجية . [3]

الفرع الثاني: النظريات المتضاربة:

ترى هذه النظريات أن التجاذبات اساس استقراء حراك استراتيجية الدولية، وفقاً لترتيب اولويات الثلاثية عنواناً، فاستعمال النظريات التي تتضارب في المثلث الاستراتيجي (القوة والقانون والامن) في الاستراتيجية الدولية وجمع المعطيات التي يمكن استعمالها أو مقارنتها.[4]

فالنظريات تضاربت وتفرقت وتفردت في التفسير، عدّ الواقعين ان قوة الدول الفاعل الوحيد في النظام الدولي بعيداً عن القانون الدولي والامن الدولي، ولا يمكن عدّ غير قوة الدول وحدات موحدة متناسقة متناغمة متوازنة، ولا يمكن عدّ غير القوة محرك اخرى لسلوكيات الدول، وصعوبة امكانية إخضاع غير القوة للقياس، وأن ميزان القوة واقعي واساس وزن الدول، ثم إن كانت هذه القوة تؤدي إلى اضعاف الامن الدولي وفقدان

1- Sean M. Jones Lynn, International Security Studies After the Cold War: An Agenda For The Future, December 1991,p.3-4.
2- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Random House, New York, 1979, p. 8.
3- Yosef Lapid, The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era. International Studies Quarterly ,Vol.33,No3, 1989,pp .235-244.
4- J. David Singer, 'International conflict: three levels of analysis', World Politics, Vol.12 ,No.3, 1960, pp. 453

القانون هيبته، فكانت الانتقادات التي وجهت للواقعيين كانت لاذعة ولكن من دون صلاحية البديل للقانونيين والامنيين. [1]

والنتيجة هي أن الامنيين لجأوا إلى دراسة الاستراتيجيات الدولية وقياس حراكها على عدّ اي حراك استراتيجي معضلة امنية للاخر، أما القانونيين وخاصة ذوي التوجه الفلسفي عادوا إلى المرحلة الكلاسيكية لإيجاد بعض الدلالات التي تركز على تطبيق القواعد القانونية على الحراك الاستراتيجي، أما الواقعيين عدوا القوة والقدرة في استخدامها ومصداقية دعاتها في مجال الاستراتيجية الدولية، في الجهة المقابلة يقف الباحثون عن الامن بصورة جديدة اكثر شمولاً والذين يركزون على القيم الليبرالية هم منظري "ما بعد السلوكية".[2]

الفرع الثالث:المفاضلة بين النظريات :

ما أن أصبحت الاستراتيجية الدولية مقسمة إلى تخصصات فرعية؛ حتى تمكنت من رصف عدد كبير من النظريات، إلا أنها بدت بعيدة جداً عن إيجاد نظرية عامة لامة شاملة، لاختلاف الرؤى ، ممكن تقسمها حسب القضيها وحراكها فمنها "قانونية" اذا ما تبناها القانونيين أو "امنية " في حال تبنيها من قبل الامنيين"، وواقعية اذا ما تبناها انصار القوة.

بهذا زال الصراع أو النقاش بين القانونين والأمنيين والعسكريين ؛اذ تم التوصل إلى أن لكل نهج حدوده وأن إمكانية التوصل إلى علم تجريبي للاستراتيجية الدولية عملية غير واردة، وهكذا تحول الاتجاه السائد إلى اتجاه انتقائي –تفاضلي لا تجتمع، بل تفضل النظرية حسب صلاحيها بالتطبيق وقدرتها على التفسير.[3] فبعد قرون من هيمنة نظرية القوة تراجعت لصالح الامنيين ثن الاخرى تراجعت لصالح القانونيين، وأن القوة لم تضمر، بل اختفت في الكواليس وراحت تحرك الفكر الذي اعتمدته المدرسة السلوكية، وأن القوة تتعرض لمنافسة شديدة، الآن بحيث ظهر نقاش جديد يشبه كثيراً ما وقع في السابق من قبل القانونيين والامنيين.[4]

---

[1]- Warren Philips, Where have all the theories gone?, World politics, Vol. 26,No.2, January,1974, p.155-188.

[2]- Easton, David , "Introduction: The Current Meaning of 'Behaviorism' in Political Science." In The Limits of Behavioralism in Political Science, edited by James S. Charlesworth, 1962, pp. 25.

[3]- Kalevi Holsti, International politics: Framework for analysis,Vol.4, 1983,p.15.

[4]-Richard Finnegan, The Field of International Relations: The View from Within, Towson Journal of International Affairs, Vol. 7, 1972,p. 20.

تحدث البعض، [1] عن السيطرة اللاشعورية للمنظور الواقعي على المنظرين السلوكيين، اذ استعملوا مسلمات القوة دون الانتباه إليها، حتى اصبحت القوة الشعار الذي تتغنى به جميع القوى الصاعدة لسلم النظام الدولي نحو القمة، كما أشار منتقدو القانونيين إلى أن المشكلة تتعلق بالصلاحية، المعايير كذلك، بعدّ الخطوات التي اتبعها القانونيين تحجب النظر عما يجري في الساحة؛ لأنهم فضلوا العمل المثالي بجمع القانون والاخلاق والقيم وبعض المجاملات الدولية، لكن الواقع ينكر عن الاستراتيجيات سلميتها والتزامها وتحمل مسؤوليتها، وأنه لم يسجل ما هو موجود في الوضع الراهن متجاهلاً ما كان يمكن أن يكون وما يجب أن يكون.[2]

وما ان زال الستار عن النافذة ليشاهد الجميع حراك الاستراتيجيات حتى تمكن الكثير من المفكرين من الدفاع عن نظريات القوة والقانون والامن معاً، [3] ليتوصلوا إلى القول في نهاية المطاف" إن تفاعل الاستراتيجيات الدولية هو خليط من القوة والقانون والامن"، نقطة أخرى هامة وهي أن عملية الحراك الدولي دعمت نهج القوة التي تجعل من استراتيجية الدولة أساس الاستراتيجية الدولية لأن معظم تلك الأحداث الدولية يقوم بها صناع الاستراتيجيات وهذا ما يمنحها الأهمية في التأثير على التفاعلات الدولية. [4]

إن المنظرين يعتقدون بأن نظرياتهم متكاملة يرها انها خالية من أحكام القيمة، بل استقرائية لا تصح كنظرية كذلك؛ لأنهم ابتعدوا عن التحليل واتبعوا الانتقاء لبناء مشاريعهم وتجنبوا الضد الذي يفند فرضياتهم ، [5] وهكذا كانت التجارب الدولية أقوى برهان في صلاحية النظرياتالتي اظهرتها الثلاثية المتضادة بالرغم من تقاربها فمنهم من ينادي بالقوة هي من تفرض القانون وهي من تحقق الامن، والفريق الاخر يقول ان القانون هو عنوان للقوة وردع المعتدي وبهذا يتحقق النظام القانوني الدولي الذي يكون من نتائجه الامن، اما الامنيين يدعون ان فرض الامن يدل على القوة والقانون معاً، فلولا الامن ما وجد القانون بل سادت الفوضى ولولا الامن لضاعت القوة.

---

[1] - John Vasquez, color it Mogenthau: new evidence for an old thesis on quantitative International politics; British Journal of International Studies,Vol. 5,No. 3, October 1979, pp.210-29.

[2]-John G Gunnell,. Dislocated Rhetoric: The Anomaly of Political Theory, The Journal of Politics, Vol.68,No.4, 2006, pp. 771-782.

[3]- Michael Nicholson, The scientific analysis of social behavior ,Frances Pinter, London, 1983,p.65

[4]- Holsti, K. J. Retreat from Utopia: International Relations Theory, Canadian Journal of Political Science, Vol. 4,No.2, 1971,pp.165-177.

[5]- Patrick James, Behavioral IR: Practical Suggestions. International Studies Review, Vol. 9,No.1, 2007,pp 162-165.

المحور الثاني: مستقبل الاستراتيجية الدولية في ظل تنافر وتجاذب النظريات

تبعاً لضخامة القصد من الاستراتيجيات الدولية وما افرز من نظريات، تداخلت الكثير من الدلالات في تفسير حراكها، فاحتدم الجدل وارتفع التشكيك وازداد التهكم حول ما تعنيه تلك المفردة من رؤى وأفعال وصور ناطقة، فالأنموذج المؤطر للاستراتيجية الدولية وأن كان يقوم أساساً على توظيف القدرات من اجل غاية هي المكانة الدولية، عبر نوافذ التحالف والتآلف ومسالك التناسق في قوالب تلك الثلاثية المذكورة عنواناً، الا انه شابه من التشكيك والتهكم الكثير.

ولكي ننأ عن أي شطط، يمكن القول: إن هناك علاقة سلبية بين النظريات، فبقدر ما يحتويه هذا الأسلوب من صعوبة قياس ودقة استحضار ونباهة ربط، فانه يمثل الأسلوب الأكثر قدرة على تفسير حراك بعض الاستراتيجيات التي تتسم بصعوبة القياس، وهذا يأتي من المرجعية الإدراكية للقيمين على الاستراتيجية التي تتناغم عندهم مكنّة الادراك مع مرجعية الاداء، ولتوضيح الصورة أكثر عرجنا لتقسيم المحور إلى الآتي:

الفرع الاول: تنافر النظريات بين الشكيك والتهكم :

لم تضمحل النظريتين أثناء هيمنة النظرية الثالثة؛ لان الثلاثة اهتموا بترتيب النظام الدولي، والقليل من المشككين تنظيرياً من تطرق للثلاثة معاً وهم يبحثون في مشروعهم التنظيري، فهنَّ من المسلمات في الاستراتيجية الدولية وتساءلوا حول قيمها أو علاقاتها مع بعضها، ولكن بعد الدخول فيما بعد السلوكية بدأ الاهتمام بكتابات هؤلاء المشككين مما دفع المنظرين للنظريات للمفاهيم عنواناً، [1] إلى تسمية هذه المرحلة الثالثة من الجدل التشكيكي للاستراتيجيات الدولية، فالمثالية /القانونية تأتي بعد مرحلتي الليبرالية/الواقعية، السلوكية/التقليدية، لكن الجميع وهو يتعاطى مع الاخر شكك في صحة تنظيره.

ويتمثل هذا الحوار الجدلي التشكيكي في محاولة لتصعيد المواجهة بين وجهات النظر المتعارضة على شكل مناظرات وهي مصطلحات تعبر عن النظرة إلى الاستراتيجيات الدولية عبر منطلق ثلاثي (القانون – القوة –الامن)، فظهرت الكثير من الكتابات التي ترجح تنظير على غيره والاكثر ترجيحاً كان تنظير القوة في الاستراتيجية الدولية،[2] وسرعان ما تلونت تلك المفاهيم الثلاثة بألوان جديد منها: القوة متعدد المراكز، والقوة– المركز، ومركز عالمي، ويمكن نعرضها بلغة أخرى: التعددية والواقعية، والبنيوية. [3]

---

[1] Ray Maghroori & Bennet Ramberg (eds) , Globalism versus Realism: IR's third debate ,West View Press, Boulder, Col.U.S.A,1983,p.54.

[2] - Serge Sur, International Law, Power, Security and Justice: Essays on International Law and Relations, Martin A. Rogoff, American Journal of International Law, Vol 105, 2011,p.35.

[3] - Steve Smith, Rosenau's Contribution ,The Scientific Study of Foreign Policy by James N. Rosenau; The Study of Global Interdependence by James N. Rosenau; The Study of Political

تم التعرف على النظرية الاكثر صلاحية في كل حقبة، إضافة إلى درجة تسلسل باقي النظريات التي تمتاز بصلاحية جيدة لكن اقل جودة، لهذا بدا على مختلف التقاطعات لابد من عدم تتجنب المناظرات المباشرة فيما بينها، وإن الفارق الوحيد فيما بينها والذي غالباً ما يؤدي إلى كثير من الغموض وهو أن كلا منها يحاول شرح متغيرات أو نتائج مختلفة، فالتعددية تدرس سلوك كل الجماعات السياسية الهامة في الاستراتيجية الدولية، اما الواقعية تحصر تدخلها في سلوك الدول فقط و خاصة القوية منها، والبنيوية وتدرس التقسيم الطبقي العالمي، والثروة و القوة.[1]

إن النظرة التاريخية هنا ضرورية لمعرفة تبرير ما جرى في تلك الحقب من النظام الدولي، ولم يكن مهماً معرفة الاسباب، بقدر معرفة دوافع التشكيك، [2] وليس من المهم معرفة من الخطأ ومن على صواب، بقدر المهم معرفة المواجهة بين الثلاثية المتضاربة تهكمياً، ما كان مهماً في تلك الاحداث هو التشجيع على إعادة التفكير في الأمور الاستراتيجية بطريقة منتظمة والتركيز على "المشاكل" المتجذرة في العلاقات الدولية. [3]

ونؤكد ان عدم وجود نظرية شاملة؛ لعدم وجود حقيقة مطلقة في الاستراتيجية الدولية؛ لأنها في تغيير دائم، ولهذا فالتنظير الذي يقدمه المنظرين في قضايا الاستراتيجية، يقع على عاتقهم كذلك إيجاد تفسير للنقائص في شكل تناقضات أو أسئلة عالقة داخل كل نظرية، لتعرضهم للتشكيك .

إن رياح التغيير كل ما تهب؛ يثور موضوع النقاش وتتبع إشكالية مع كل تغيير،[4] هو اي نظرية المهيمنة؟ ومن هي الادق؟ ومن هي الافضل؟ فاعترفوا بأن القوة مطلب لكل الدول القوية، والقانون مطلب لكل الدول المستضعفة، والامن هدف ينشده كل فواعل النظام الدولي،[5] وأن الواقعية لا يمكن لها أن تتفاعل مع كل مستويات التحليل، وشككوا، بأنه يمكن لنظرية الأمن أن تتكامل فتكون هي في المرتبة الاولى. [6]

Adaptation by James N. Rosenau, Review of International Studies , Cambridge University Press, Vol. 9, No. 2 ,April, 1983, pp. 137-146.

[1]- Hedley Bull, International Theory: The Case for a Classical Approach. World Politics,Vol.18,No.3, 1966, pp .361-377.

[2]-Thomas S. Kuhn (Author), The Structure of Scientific Revolutions: 50th Anniversary Edition , University of Chicago Press ,U.S,.A, December 1996,p.73

[3]- Hedley Bull , International Theory: Op.Cit,pp.361-377.

[4] -Arnold Wolfers, "National Security" as an Ambiguous Symbol, Political Science Quarterly, Vol. 67, No. 4. ,December, 1952, pp. 481-502.

[5]- Singer J. David, The Level-of-Analysis Problem in International Relations, World Politics, Vol. 14, No. 1, The International System: Theoretical Essays, October., 1961, pp. 77-92.

[6] -Karl Wolfgang Deutsch, The analysis of international relations, Prentice-Hall in Englewood Cliffs, N.J, 1968, p.45.

وكلما يتوسع التغيير تتوسع بسرعة الجدلية حول النقائص الثلاثة، دون التأكد من الدوافع وراء ذاك الجدل، فهل هو فعلاً التغيير الذي بدأ يفرز تلك النقائص؟ أم أن المنظرين هم من صنعوا جمهورهم في الاستراتيجية الدولية؟ فاعتقدوا الأخرين إن نظرياتهم هي الأقوى والاصح وغيرها هي الخطأ.[1]

واحد من أكبر من واجهوا إحدى هذه النقائص هو الباحث، [2] إذ واجهه لوحده المذهب القائل بأن القوة تؤدي إلى الأمن، والامن يتحقق بالقانون، بالرغم من أن الرأي العام راح يؤمن بهذه المسألة لحقب طويلة، بدأت الإشارة إلى التجنيد السياسي المتزايد لشعوب العالم؛ وما أدى إليه من تغيير في القيم الاخلاق السائدة، [3] وإلى التغيرات الناجمة عن عمليات التصنيع.[4]

وهذا النقاش حول النقائص في الحقيقة دار في اثنين من أقدم الاختصاصات الفرعية في الاستراتيجية الدولية وهما الاقتصاد والامن، اذ أثبتت المواضيع المدروسة آنذاك مثل "الاعتماد المتبادل" [5]، والحفاظ على سلمية العلاقات الدولية ،[6] والتنظيم القانوني الدولي ،[7] لان الواقعية لم تكن قادرة على تفسير ما يحدث في الاستراتيجية الدولية.[8]

ولمواجهة هذه الهجمات التشكيكية التبادلية، وبالاخص النظرية الواقعية جاء رد الفعل من الاخرين ، فتم انتقاد مفهوم "العدالة الاجتماعية الشاملة" التي اساسها القانون،[9] ونظرية الامن المتبادل، وتم إلحاق

1- InannaA. Hamati, Knowing and Judging in International Relations Theory: Realism and the Reflexive Challenge. Review of International Studies, Vol.36,No.4, 2010,pp1089-1195. As well as seen :InannaA. Hamati, , The "Problem of Values" and International Relations Scholarship: From Applied Reflexivity to Reflexivism. International Studies Review, Vol .13,No.2, 2011,pp.260-283.

2- John Burton (Author) ,Dear Survivors: planning after nuclear holocaust : war avoidance, Westview Press ,December, 1982,p.56

3- Alex Inkels, "The Emerging Social Structure of the World", World Politics, Vol .27, No. 4, July 1975, pp.467-95.

4- Edward Morse, Modernisation and the Transformation of I.R, Macmillan, London- New York, 1976,p.32.

5- Oran Young, Interdependencies in World Politics. International Journal, Vol. 24, No. 4, Autumn, 1969, pp. 726-730.

6- Robert Keohane & Joseph Nye, Transformational Relations and World Politics, Harvard University Press, Cambridge ,March 1971,p.54.

7- Stephen Krasner, International Regimes, Cornell Univar Press, New York.1983, p.64.

8-Richard K. Ashley , "The Poverty of Neorealism". In Neorealism and its Critics, edited by Robert O. Keohane, Columbia University Press, New York, 1986, pp. 255-300.

9- Robert Tucker, The inequality of nations, Basic books New York,1977, p.45.

المصالح بالسياسية،[1] ل يظهر اعتقاد جديد هو ان الاقتصاد المحرك الأساس للاستراتيجية الدولية،[2] و بالرغم من، هذا الدفاع المستميت للاقتصاديين يعد لاذع تجاه الواقعية، فكان له أثره الكبير، إذ قال:" إن المنظور الواقعي ليس دليلاً كافياً للبحث عن حقائق الاستراتيجية الدولية، فهناك بعض النقائص الأخرى التي لها جذور قيمية منها الإيديولوجية كشفها البنيويون ومنظرو التبعية، فساد اعتقاد بأن النظام المتكون من الدول ومهما تكن نقائصه ساهم في تقدم بعض الدول قياساً لقوتها وهذا اربك الامن الدولي؛ لان بقية الدول باتت عرضة لانتهاك امنها، هذا الاعتقاد وقع تحت الانتقاد اللاذع من طرف البنيوية التي جمعت الكثير من المنظرين للبحث من أجل السلم مدعمة مواقفها بآراء هيغل،[3] وماكس فيبر،[4] ولينين[5]، و أصبح هذا المنظور قوياً و له أتباعه.

ترى البنيوية بأن أغلب الدول ليست حرة باعتبارها محكومة بالقانون الدولي، لكن صراع الجبابرة اوجد تبادلاً غير متوازن في النظام الدولي ظهر توازن القوى وتوازن التهديد، وتراجع القانون، وضعف الامن فانبعثت الأنظمة العسكرية وشاعت عدم المساواة وتسارع الانهيار الاقتصادي بسبب ثقل الديون، وانتهك القانون الدولي العام، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان، وغياب العدالة الاجتماعية، وشنت القوى الكبرى حروبها المصلحية على أراضي الدول المستضعفة مستعملة شعوب "المحيط" ، وساهمت هذه الأفكار في جلب الكثير من المنظرين في الدول المذعنة لتأسيس مناظرات الشمال/الجنوب، قاد هذا القوى الفاعلة المتوازنة لاعتماد النهج البنيوي، وابتكروا الدراسات التنموية لدفع نمو "الاقتصاد السياسي" داخل الدراسات الدولية خطوة للأمام، اتهموا التقليديون بأنه نهجهم مجرد مجادلات لا قيمة لها، متسائلين:[6] اين ذهب السلام ؟

في حين منح السلوكيون اهتمامهم الى القانون الدولي وفروعه لتقيد سلوك الدول، وخلاف ذلك يتحمل المسؤولية التقصيرية، معترفين بنظرية الضرورة، وحاولوا اختبار النظرية القانونية بأبعادها التجريبية، أما

1- Robert Gilpin, US power and the corporation: the political economy of foreign direct investment, Basic books, New York, 1975, p.35.

2- Stephen Krasner, Defending the national interest: raw materials and US foreign policy , Princeton University. Press, U.S.A, 1978,p .34.

3- S.W Dyde, Philosophy of Right G.W.F. Hegel, Batoche Books, Kitchener, Canada, 2001,p.198.

4- Karl Marx & Frederick Engels , Works: Marx and Engels 1870-1871,Lawrence & Wish Art ,Electric Book, Vol 22, 2010,p.259.

5- V.I. Lenin , The State and Revolution The Marxist Theory of the State & the Tasks of the Proletariat in the Revolution, Vol 25, September, 1917, p. 390.

6 - M .Gilligan, and S. J. Stedman, Where Do the Peacekeepers Go? International Studies Review, Vol. 5, 2003,pp. 37–40.

أولئك الذين يعتقدون أن كل القضايا السياسية هي قيمية في الأساس احترموا أفكارهم و اعدوها هدفهم الأسمى و خاصة منظري قضايا السلم،[1] وبعض المنظرين الآخرين الذين قدموا مساهمات في مجال القيم والاخلاق الدولية وطالبوا بان السيادة للقانون وهو الحكم الفصل في النزاعات، وهو من يحقق الامن،[2] ومنهم من استعملها كقاعدة لتحليل النظام العالمي.[3]

الفرع الثاني: تراصف النظريات ومستقبل الاستراتيجية الدولية:

كانت هيمنة نظرية القوة بالنسبة لصناع الاستراتيجية الدولية التي عدت الاتجاه السائد فكانت مرحلة قاسية جداً على النظرية القانونية والنظرية الامنية، لكن لم يستمر هذا كثيراً حتى اعلنت نظرية القوة عدم صلاحيتها لتفسير الاستراتيجية الدولية، ليرتفع شأن النظرية القانونية بعد ان تأسست الامم المتحدة والتي اتفق مؤسسيها ان يدعموا نظرية القانون الدولي؛ ليسمو على النظريتين المناظرتين، لكن في الوقت ذاته ظهر تيار يطلب بحفظ الامن الدولي ليصب في صالح نظرية الامن على حساب النظريتين الآخرتين، [4] فبدا واضحاً أن تغيرات تنظيرية جذرياً بدأت تحدث للاستراتيجية الدولية كحقل يحتوي النظريات المتضادة، لكن عدم كفاية النظريات منفردة ظهر مفهوم جامع لام هو نظرية التعددية" التي تجمع بين القوة والقانون والامن، وتفسر الاحداث من منطلق التضامن الثلاثي.

روج المنظرون لنظرية "التعددية" وأضافوا أشياءهم إليها لأنهم رفضوا التخلي عن منظريهم القدامى، فعوض تعطل النظريات الثلاثة في حقل الاستراتيجية الدولية، عملوا على تهجين النظرية الجديدة من القديمة، بعد ان أصبحت النظريات القائمة غير منسجمة مع القضايا الدولية، وغدت صورة العالم الناتجة أعقد بكثير من الصورة المبسطة التي قدمتها الواقعية / القانونية / الامنية.

ان النظرية" التعددية بالنتيجة" هي:(القوة + القانون + الامن) تمكنت من للدفاع عن نفسها، وأصبحت تقبل كلاً من مركزية للدولة ودور الشركات المتعددة الجنسية، ونظرية التبعية (في حدود معينة) في المركنتيلية ، الإيديولوجية والمصلحة الوطنية كمحركات للسياسة الخارجية.

---

[1]- Johan Galtung, The true worlds, Free press, New York,1980, p.22.

[2]- Robert Cox," Social Forces, States and world order: beyond IR theory", Millenium ,Vol.10,No.2. Summer 1986, pp.126-55.

[3] - Immanuel Wallerstein, The modern world system, Academic press, Vol.2, No. 1, New York.1980,p.23.

[4]- Richard Ashley, 'The poverty of neorealism', International Organization, Vol. 38, 1984, pp. 225.

هناك فريق من المنظرين أدركوا التناقضات وأخذوها بجدية ولكنهم لم يتمكنوا من التخلي عن قناعاتهم فراحوا يقومون بعمل توفيقي، اذ آمنوا" بأن العالم اعقد من النظرة التي قدمتها الواقعية"، [1] واقترحوا يمكن للاستراتيجية الدولية أن تستعمل أجود الأفكار الموجودة في أكثر من نظرية في الوقت ذاته، [2] فالجمع بين البنيوية من جهة و نظرية القوة من جهة أخرى، و الجمع بين تحليل السياسة الخارجية من جهة والاعتماد المتبادل من جهة أخرى داخل الواقعية.[3]

هناك مجموعة أخرى من المنظرين اعترفوا بتردد أن الاستفادة من "التعددية" منهجاً في الاستراتيجية الدولية تبدأ بصهر واذابة النظريات ورصفها مع بعض بجمعها من أجل إخضاع "التعددية" للاختبار وقياس انعكاساته على صناعة الاستراتيجية، فهي من ضرورات التحليل الاستراتيجي [4]

كل هذه الأسئلة تكفل بها المنظرون في مطارحاتهم ضمن المنظور الذي وسموه بـ"الاستراتيج الدولي"،[5] فإذا كانت "التعددية" تخلت عن الفكرة القائلة: أن الدول هي الوحدات الفاعلة في المجتمع الدولي"، فأدخلت تعديلات في تنظيراتها (الأحزاب السياسية، الشركات الاقتصادية، الأقليات العرقية، الجماعات الإيديولوجية، وغيرها)، وإذا كان يجب تفسير سلوك كل هذه الجماعات، فإن الواجب أولا هو فهم و تحليل القيم التي تؤمن بها، و عليه فإن تحليل القيم ،[6] يتوقف على التركيز على الاستقرار الدولي، الأمن الوطني، وباقي الأشياء المتعلقة بالدول و يركز بدل ذلك على الحاجات الإنسانية والاهتمامات ألاساسية ألاخرى، فبعض هذه القيم يبقى محصوراً داخل جماعة محلية معينة وبعضها تشترك فيها الكثير من الوحدات التي تتعدى حدود الدول، يجب التحليل الاستراتيجي العميق للحراك بين هذه الجماعات، وهذا بدراسة كل أشكال الصراع و التعاون حتى تصبح "سياسة القوة" فئة واحدة فقط من فئات الاستراتيجية الدولية.[7]

---

[1] - Ray Maghroori & Bennett Ramberg (eds), Globalism versus realism: IR' Third debate, Westview press, Boulder, Colorado, U.S.A, 1983,p.12.

[2]- Richard Ashley, The political economy of war and peace. Frances Pinter, New York, 1980,p.10.

[3]- Richard Mansback & Johan Vasquez, In search for theory: a new paradigm for global politics, Guilford, surrey, 1981,p.17.

[4] -Joseph M. Grieco, Realist Theory and Problems of International Cooperation: Analysis with a Prisoner's Dilemma Model, The Journal of Politics, Vol. 50, August 1988, pp. 602-603.

[5] -John Burton, Dear Survivors, Frances Pinter, London, 1982,p.42.

[66] - Thomas H. Greene, Values and the Methodology of Political Science ,Canadian Journal of Political Science, Vol .3,No.2, 1970,pp. 275-298.

[7]- Alexander Wendt, Social Theory of International Politics , Cambridge University Press, U.K, 1999, pp. 250–255.

يبقى واحد من المواضيع الصعبة التي يجب على النظرية التعددية أن تتعامل معها، وهو موضوع "الصراع" الذي احتل الصدارة في اولويات النظام الدولي وشكل مأزق أمني والذين واجهوا هذه المشكلة بصراحة هم الواقعيون،[1] فبدأ منظرو "الاستراتيجية الدولية"، في تطوير منطق تعددي للصراع والطرق الناجعة للتحكم فيه،[2] فكان هدفهم هو محاولة إيجاد أفكار داخل هيكل الاستراتيجية تمكن الاختصاص من النظر إلى الصراع بنفس الطريقة التي ينظر بها الفيزيائي إلى الألم؛ في الطب لا يمكن القضاء على الألم بواسطة مهدئات فقط؛ ولهذا وجب الذهاب إلى جذوره، كذلك يجب الذهاب إلى أعماق اللانظام الضمني للقضاء على الصراع ليس باستعمال الطرق التقليدية: ميزان القوى، المحافظة على السلم والتدخل بل يجعل "النظام الدولي" نظاماً ذاتي الضبط في مقدوره تجنب الصراعات المدمرة.

إن البحث عن الأفكار الهامة دفع منظري "الاستراتيجية الدولية" إلى التحالف مع دعاة السلام والامن الدوليين الذين يركزون على تحليل الصراع ومع أدبيات العلوم السلوكية بحثاً عن أفكار تضيء مسألة الخوف والأمن في علاقة الدول ببعضها البعض، فذهبت هذه النظرية إلى أبعد من الاعتماد المتبادل وتعقيدات اتخاذ القرار وسلوكيات الفاعلين إلى الاهتمام بالروابط بين الصراع الداخلي والدولي، والنسب الإيجابية لمعدل إدارة الصراعات الداخلية، والكتابات الأكاديمية حول السلوك الانحرافي والإدراك، والحاجات الإنسانية والتنشئة السياسية، اذ استطاعت المتضادات في "النظام الدولي" بعدها متجذرة في أعماق تخصص الاستراتيجية الدولية أن تجد لها للعديد من النقائص الموجودة في الاتجاهات الأخرى، وحسب الروح التي سادت الحوار الكلاسيكي فإن هذا المنظور يعطي نظرة كلية للعالم بالجمع بين كل من التجريبي والمعياري دون أن يصف لنا مجتمعا مفضلاً لم يوجد بعد، بل ينطلق من عناصر موجودة على أرض الواقع سواء كسلوكيات دولية أو كأفكار حول هذه السلوكيات لتكوين صورة للمجتمع الدولي، فهناك خمسين طريق للتفكير في العلاقات الدولية. [3]

---

[1]-Martin Griffiths, International Relations theory for the twenty first century: An Introduction. (Ed.), Rutledge, New York, 2007, p.13.

[2] -B. F. Walter , Does Conflict Beget Conflict? Explaining Recurrent Civil War. Journal of Peace Research, Vol. 41, 2004, pp.375–380.

[3]- Martin Griffithsm, et.al, Fifty Key Thinkers in International Relations. (2Ed.), Routledge, New York, 2009, p.1.

الخاتمة :

خلصت الدراسة إلى أن التغيير في هياكل النظام الدولي المستمر يدفع باستمرار القوى الفاعلة إلى ابتكار استراتيجيات جديدة في استخدام مؤشرات التنظير الاستراتيجي؛ لإيجاد حالة من التفوق او التوازن والاستقرار في هيكل النظام الدولي، وبما ان منظري القوى الفاعلة في النظام الدولي تحكمهم فكرة هي أن هناك ضرورة لتقارب تكاملي في ما بين القانون والقوة والامن، انطلاقاً من، ادرك صناع القرار في الاستراتيجية الدولية إن الطريق الى العالمية يمر عبر احدى المفردات اما القانون او القوة او الامن، واستمر الصراع لحقب طويلة من الزمن، حتى ظهر جيل من المنظرين يدعو الى دمج المفاهيم الثلاثة معاً لتظهر النظرية الاستراتيجية الدولية التي بدت تحاكي حراك النظام الدولي وتحدد مستقبلهُ.

النتائج:

1. إن فلسفة الاستراتيجية الدولية تعتمد على التجاذبات والاستقطابات النظريات من جهة، وتنافرات وتضادات النظريات من جهة اخرة.
2. المنظرون المثاليون دعوا الى مجتمع دولي فاضل تحكمه القيم والاخلاق ويؤطره القانون الدولي، لقيد القوة، ويحقق العدالة، ويستتب الامن الدولي.
3. المنظرون الواقعيون دعوا الى مجتمع دولي يحكمه الاقوياء اصحاب الهيبة والمكانة الدولية، المتوازنين، ينظموا العالم وفقاً لقاعدة توازن القوى وتوازن التهديد، والقوى هو القائد والاخرين هم المذعنين، فالقوة هي التي تفرض القانون، وتحقق الامن.
4. المنظرون الامنيون دعوا الى مجتمع دولي تحكمه قواعد واليات الامن الدولي الشامل، أي امنّة المجتمع، فالأمن هو دليل القوة، وهو من يفرض القانون.
5. ما مدى إمكانية ايجاد علاقة بين القانون والقوة والامن ، فإيهم يحتل الاولوية في سلم الاستراتيجية الدولية
6. ان الأكثر استخداماً الاجندة الاستراتيجية الدولية هي المرتبة الاولى: القوة، والمرتبة الثانية : الامن، والمرتبة الثالثة: القانون.

وأخيراً صحت فرضية البحث الناصة على : ((كُلَّما بنيت الاستراتيجية الدولية على أسس وقواعد قانونية دولية؛ قَلتْ قوة تهديد الدول؛ وأزداد الأمن الدولي رصانةً وجودةً؛ وكلما بنيت الاستراتيجية الدولية على القوة؛ ازدات انتهاك الاسس والقواعد القانونية الدولية؛ فازداد الامن الدولي تهديداً)).

.